

الإطار القانوني لإجراءات تدقيق العقود والتوقيعات في تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر

دراسة تحليلية مع الإشارة إلى التجربة السعودية

محمد نايف الحربي

القانون الرقمي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة ميد او شن، الامارات العربية المتحدة

الباحث المعتمد للمراسلة: محمد نايف الحربي

الرقم الأكاديمي: 253000837

المقدمة

تشكل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (MSMEs) عمود أساسي في الاقتصاد السعودي، حيث يساهم في خلق فرص العمل، تعزيز الابتكار، وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالتنوع الاقتصادي والشمول المالي. ومع ذلك، تواجه هذه المنشآت تحديات جوهرية في الحصول على التسهيلات، أبرزها ضعف الضمانات، صعوبة إجراءات العقود، والمخاطر القانونية المرتبطة بالتواقيع.

يُعد تدقيق العقود والتواقيع (Contract Auditing and Signature Verification) أحد الاشتراطات الأساسية لتقليل المخاطر الائتمانية والقانونية في عمليات التمويل، خصوصًا مع انتشار التمويل الرقمي والتوقيعات الإلكترونية.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم إجراءات تدقيق العقود والتواقيع في سياق تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، مع التركيز على الأنظمة السعودية مثل نظام مراقبة شركات التمويل، وقواعد التمويل متناهي الصغر الصادرة عن البنك المركزي السعودي (SAMA)، ونظام المعاملات المدنية، ونظام المعاملات الإلكترونية.

أسئلة البحث:

١. ما هو الإطار القانوني والتنظيمي الحالي الذي يحكم إجراءات تدقيق العقود والتوقيع في عقود تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في المملكة العربية السعودية؟
٢. إلى أي مدى تساهم إجراءات تدقيق التوقيع الإلكترونية والتقليدية في خفض المخاطر القانونية والائتمانية المرتبطة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر؟
٣. ما هي التحديات القانونية والعملية التي تواجه شركات ومؤسسات التمويل عند تطبيق إجراءات تدقيق العقود والتوقيع في معاملات التمويل متناهي الصغر؟
٤. كيف يمكن مقارنة الإطار القانوني السعودي لتدقيق العقود والتوقيع في تمويل المنشآت الصغيرة مع التجارب الدولية في مجال التمويل الأصغر (Microfinance)؟
٥. ما هي التوصيات التشريعية والتنظيمية المقترحة لتطوير الإطار القانوني لإجراءات تدقيق العقود والتوقيع بما يدعم تسهيل تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠؟

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية

المطلب الأول: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وتمويلها

الفرع الأول: تعريف المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر

الفرع الثاني: مفهوم التمويل متناهي الصغر وأنواعه

المطلب الثاني: مفهوم تدقيق العقود والتوقييع

الفرع الأول: مفهوم تدقيق العقود وأهميته

الفرع الثاني: مفهوم التوقييع (التقليدية والإلكترونية)

المبحث الثاني: الإطار النظري لعقود التمويل

المطلب الأول: طبيعة عقود التمويل وخصائصها

المطلب الثاني: المبادئ القانونية العامة لتدقيق العقود

الكلمات الدالة:

الإطار القانوني، تدقيق العقود، تدقيق التوقييع، تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، التوقييع الإلكتروني، التمويل متناهي الصغر، البنك المركزي السعودي ، التوقييع التقليدي .

مشكلة البحث:

توجد فجوة في الدراسات القانونية التي تربط بين آليات التدقيق القانوني للعقود والتواقيع وبين اشتراطات تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، خاصة في ظل التحول الرقمي والحاجة إلى التوازن بين تيسير الوصول إلى التمويل وحماية حقوق جميع الأطراف.

أهداف البحث:

- تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لعقود التمويل وإجراءات التدقيق.
- تقييم دور التوقيعات الإلكترونية والتدقيق الرقمي في خفض المخاطر.
- معرفة التحديات العملية التي تواجه شركات التمويل والمنشآت الصغيرة.
- عرض توصيات تطويرية للإطار القانوني بما يدعم رؤية ٢٠٣٠.

أهمية البحث:

يساهم البحث في إنهاء فجوة معرفية ويقدم توصيات عملية للبنك المركزي السعودي، شركات التمويل، وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت).

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الجمع بين المنهج القانوني (تحليل النصوص النظامية) والمنهج المقارن (مقارنة مع تجارب دولية مختارة).

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية (الأنظمة والقواعد الرسمية):

Saudi Arabian Monetary Authority. (2012).

التمويل (المرسوم الملكي رقم م/٥١ بتاريخ ١٣/٨/١٤٣٣ هـ الموافق

٢٠١٢/٧/٢م) <https://rulebook.sama.gov.sa>.

Saudi Arabian Monetary Authority. (2019).

التمويل متناهي الصغر (قرار محافظ البنك المركزي السعودي رقم م/٨٠ ش

ت بتاريخ ١٤٤١/١/١٦ هـ) <https://rulebook.sama.gov.sa>.

المملكة العربية السعودية. (٢٠٢٣). نظام المعاملات المدنية (المرسوم الملكي

رقم م/١٩١ بتاريخ ٢٩/١١/١٤٤٤ هـ) <https://laws.boe.gov.sa>.

المملكة العربية السعودية. (نظام المعاملات الإلكترونية وقواعد التوقيع

الإلكتروني). هيئة الحكومة الرقمية.

المراجع باللغة الإنجليزية والدولية:

Christen, R. P., Lyman, T. R., & Rosenberg, R. (2003).

Microfinance consensus guidelines: Guiding principles on

regulation and supervision of microfinance. CGAP/World

Bank. <https://www.cgap.org>

Gallardo, J. (2002). A framework for regulating microfinance

institutions. World Bank.

<https://openknowledge.worldbank.org>